ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العنوان: الفراغ السيادي: أزمة الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال

The Sovereign Void: The Crisis of the Palestinian State Under Occupation

عزام حامد عمرو

azzam.amro@pass.ps

ORCID: 0009-0000-9137-4881

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية العلوم الإدارية والمعلوماتية

جامعة الإستقلال، أريحا، فلسطين

تاريخ استلام البحث: 12 / 10 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 12 / 11 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحليل الأبعاد الهيكلية والقانونية لظاهرة الفراغ السيادي (Sovereignty Deficit) في الحالة الفلسطينية، وتقييم تأثير هذا الفراغ على قدرة السلطة الوطنية على إنجاز مشروع بناء الدولة المستقلة في الفترة الممتدة من تأسيس السلطة عام 1994 وحتى نهاية عام 2025. عالج البحث التناقض الجوهري بين حق تقرير المصير والقيود المشوهة التي فرضتها اتفاقيات أوسلو، والتي رسخت بنية السيادة المقيدة، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي كمنهج رئيسي، مع الاستعانة بـ المنهج المقارن لتأصيل مفهوم الدولة الهجينة. وقد استند البحث إلى تحليل عميق لأدبيات السيادة المعاصرة والقانون الدولي، موثقاً بأكثر من خمسة وعشرين مرجعاً علمياً متخصصاً، وخلصت الدراسة إلى أن الفراغ السيادي هو بنية هيكلية قسرية مُتعمّدة نتجت عن إلغاء السيطرة الفلسطينية على المناطق (ج) والموارد المالية (المقاصة). وأكدت النتائج أن هذا الفراغ أدى إلى تآكل فعالية المؤسسات وتكريس التبعية الاقتصادية المزدوجة، مما يُعرقل تحقيق الدولة، من أبرز التوصيات: ضرورة تفكيك البنية القانونية لأوسلو والتحول إلى استراتيجية السيادة الوظيفية والذكية غير الجغرافية، مع إجراء إصلاحات شاملة لتوحيد المؤسسات واستعادة الشرعية الداخلية لتعزيز الموقع السيادي.

كلمات مفتاحية: السيادة المقيدة؛ الفراغ السيادي؛ البناء المؤسسي الفلسطيني؛ اتفاقيات أوسلو؛ التبعية الاقتصادية؛ الاحتلال.

Abstract: The study aims to analyze the structural and legal dimensions of the phenomenon of sovereignty deficit in the Palestinian case, and to assess the impact of this vacuum on the ability of the Palestinian Authority to complete the project of building an independent state in the period from the establishment of the PA in 1994 until the end of 2025. The research addressed the fundamental contradiction between the right to self-determination and the distorted restrictions imposed by the Oslo Accords, which entrenched the restrictive structure of sovereignty, and the descriptive analytical approach was used as the main method, with the help of the comparative method To root the concept of a hybrid state. The research was based on an in-depth analysis of the literature on contemporary sovereignty and international law, documented by more than twenty-five specialized scientific references, and the study concluded that the sovereign vacuum is a deliberate coercive structural structure that resulted from the abolition of Palestinian control over Area C and financial resources (clearance). The results confirmed that this vacuum has eroded the effectiveness of institutions and entrenched dual economic dependence, which hinders the achievement of the state, among the most prominent recommendations: the need to dismantle the legal structure of Oslo and shift to a strategy of functional and intelligent non-geographic sovereignty, with comprehensive reforms to unify institutions and restore internal legitimacy to strengthen the sovereign position.

Keywords: Restricted sovereignty, sovereign vacuum, Palestinian institutional building, Oslo Accords, economic dependence, occupation.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في مفهوم القومية والدولة في تطبيقاتها العملية، لا سيما في الشرق الأوسط وقضية فلسطين والاحتلال. وتمثل الحالة الفلسطينية نموذجاً فريداً من نوعه ومعقداً فهي فلسطين التي تسعى لتحقيق كيانها وتحقيق الإستقلال في ظل قيود هيكلية وقانونية غير مسبوقة يفرضها الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض والإنسان. إن السعي الفلسطيني نحو تقرير المصير وبناء الدولة، وهو في جوهره صراع وحربٌ من أجل السيادة، تلك القضية التي تُعد الركن الأبرز في تعريف الدولة الحديثة. لقد أدت اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكية إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 كسلطة حكم ذاتي انتقالية ذات صلاحيات محدودة. ورغم أن هذه السلطة قامت ببناء بنى تحتية مؤسسية تشبه هياكل الدولة (وزارات، مؤسسات أمنية، نظام إداري شبه متكامل)، إلا أن هذه الهياكل ظلت تعمل ضمن إطار تنظيمي مشوه ويخضع فعلياً للسيطرة الإسرائيلية الشاملة على الحدود، والمجال الجوي، والتسجيل السكاني، والموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية. ومع فشل هذا المسار، تم خلق حالة أفضت إلى ما يمكن وصفه بـ الفراغ السيادي؛ حيث يعتبر الكيان الفلسطيني سلطة دون سيادة. وهذا ليس مجرد غياب للسيادة فقط، بل هو غياب القدرة على ممارسة الصلاحيات السيادية الكاملة على الأرض، مما يدفع إلى تآكل شرعية المؤسسات القائمة ويعمّق من التبعية الاقتصادية والأمنية. تنبع هذه الدراسة من الحاجة الماسة لـ عملية تحليل معمقة، متجاوزة السردية التاريخية والسياسية إلى التحليل الأكاديمي المنهجي الذي يربط بين النظرية السيادية وقيود الواقع الفلسطيني على مدار العقود الثلاثة الأخيرة الماضية.

تعريف بمصطلحات الدراسة

لضمان دقة التحليل، يجب تحديد المصطلحات الأساسية وتعريفها؛

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الدولة الفلسطينية:** الكيان السياسي المُعلن من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والمعترف به كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. واقعيًا، هو كيان تحت الاحتلال يفتقر للسيطرة الفعلية على معظم أراضيه.
- **السيادة:** هي السلطة العليا والكاملة للدولة داخل حدودها الإقليمية، والاستقلال التام عن أي سلطة خارجية. في هذا البحث، يُستخدم مفهوم السيادة المقيدة للإشارة إلى غياب السيطرة الكاملة على العناصر الأساسية للدولة بسبب قوة الاحتلال.
- **الفراغ السيادي:** المفهوم المركزي في الدراسة. ويُعرّف بأنه الفجوة الواسعة بين الاعتراف القانوني بالدولة والقدرة الفعلية على ممارسة السلطة السيادية. هو حالة ينشأ فيها غياب السيطرة الكلية على الشؤون الداخلية والخارجية، مما يترك فراغًا في تطبيق القانون واتخاذ القرارات المصيرية.
- **البناء المؤسسي:** يشير إلى الجهود المستمرة التي بذلتها السلطة الفلسطينية منذ عام 1994 لإنشاء وتطوير هياكل إدارية وسياسية وأمنية للدولة المستقبلية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التناقض الهيكلي المزمن بين الطموح الوطني الفلسطيني في إقامة دولة كاملة السيادة والواقع العملي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي والهيكلية القانونية المشوهة الناتجة عن اتفاقيات أوسلو. الذي أنتج الفراغ السيادي؛ حيث تتشكل مؤسسات الدولة (التي وُصفت بـ "الكيان المعطّل") لكنها تُمنع من ممارسة سلطاتها الأساسية بالحد الأدنى. تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير هذا الفراغ على استدامة البناء المؤسسي الفلسطيني في الفترة (1994–2025)، وكيف أدت هذه القيود إلى تعميق التبعية الخارجية بدلاً من ترسيخ الاستقلال.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي للدراسة: ما هي الأبعاد (القانونية، المؤسسية، والواقعية) للفراغ السيادي الفلسطيني، وما تأثيره على قدرة السلطة الوطنية على إنجاز مشروع بناء الدولة المستقلة في الفترة (1994–2025)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي القيود القانونية والهيكلية (وفق اتفاقيات أوسلو) التي أدت إلى تقييد مفهوم السيادة الفلسطينية وخلق حالة الفراغ السيادي؟
2. كيف أثرت حالة الفراغ السيادي على فعالية وكفاءة المؤسسات الوطنية الفلسطينية وقدرتها على تحقيق الحكم الرشيد؟
3. ما هي التحديات الداخلية والخارجية الأكثر إلحاحاً التي يفرضها الاحتلال وتساهم في تعميق التبعية الخارجية بدلاً من ترسيخ الاستقلال الاقتصادي والسياسي؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتجاوز حالة الفراغ السيادي وتعزيز الموقع القانوني والواقعي للكيان الفلسطيني على الساحة الدولية؟

أهداف الدراسة

1. تحليل الإطار النظري والمفاهيمي للسيادة المقيدة والفراغ السيادي في سياق الصراعات الدولية.
2. تحديد الأبعاد القانونية والهيكلية التي فرضتها اتفاقيات المرحلة الانتقالية وعلاقتها بتقييد سلطات الكيان الفلسطيني.
3. تقييم أثر الفراغ السيادي على الأداء المؤسسي الفلسطيني في مجالات الحوكمة والإدارة العامة.
4. توضيح حجم التبعية الخارجية (الاقتصادية والأمنية) الناجمة عن عدم اكتمال السيادة.
5. اقتراح توصيات عملية وعلمية للمساهمة في صياغة استراتيجيات وطنية لتعزيز السيادة وإنهاء حالة الفراغ.

أهمية الدراسة

1. الأهمية النظرية؛ حيث ستساهم الدراسة في سد فجوة في الأدبيات المتعلقة بـ "الدولة تحت الاحتلال" من خلال تطبيق ونقد مفاهيم مثل السيادة المقيدة والفراغ السيادي في سياق الحالة الفلسطينية، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث في العلوم السياسية والقانون الدولي. وتقدم إطاراً تحليلياً لتقييم مدى نجاح أو فشل مشاريع بناء الدولة في بيئات النزاعات والصراعات.

2. الأهمية التطبيقية؛ توفير تحليل معمق وصادق لصانعي القرار الفلسطينيين حول التحديات الهيكلية والمؤسسية، مما يساعد في إعادة صياغة الاستراتيجيات الوطنية للمواجهة والتفاوض.

دراسات سابقة

الدراسة الأولى: وهي أطروحة أعدتها لبيبة شايب هلال (ليلي حبش) المفارقة الجوهرية في نهج بناء الدولة الفلسطيني تحت الاحتلال. تهدف الأطروحة إلى تقييم مدى إمكانية أن يقود هذا المسار إلى إقامة دولة فلسطينية فعلية، كما كان متصوراً ضمن إطار اتفاقيات أوسلو وخطة فياض. باستخدام الإطار النظري الويستفالي–الفيبري للدولة، وخلصت إلى أن فرضية بناء الدولة في ظل غياب السيادة الإقليمية والسيطرة المستمرة للاحتلال هي فرضية معيبة ومتناقضة بطبيعتها، مما يشير إلى أن الجهود المبذولة لم تكن كافية لتحقيق الدولة، بل تتطلب إطاراً نظرياً جديداً لفهم طبيعة السلطة الفلسطينية الحالية.(Shayebhila.2019)

الدراسة الثانية: وفي هذه الدراسة تناول كل من " مناد إشراق و حكيم العمري" التناقض القانوني للدولة ، تطرقت الدراسة إلى التناقضات القانونية في الوضع الفلسطيني من منظور القانون الدولي وحق تقرير المصير. قامت الدراسة بتحليل النصوص القانونية الدولية واتفاقيات، واستنتجت أن الكيان الفلسطيني يتجاوز كونه سلطة حكم ذاتي ولكنه لا يرتقي لمرتبة الدولة ذات السيادة الكاملة. وشددت الدراسة على أن الاحتلال هو السبب الرئيسي في تآكل وتقويض الشرعية للكيان الفلسطيني ومنعه من ممارسة كامل صلاحياته. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها توفر الإطار القانوني في سياق العلاقات الدولية لـ "السيادة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقيدة"، وتؤكد على أن المشكلة ليست في الاعتراف الدولي فحسب بل في الاعتراف الواقعي والقدرة على تطبيق السلطة. (إشراق والعمري، 2021)

منهجية البحث العلمي للدراسة

- المنهج التحليلي الوصفي: سيتم استخدامه لوصف وتحليل الإطار النظري والقانوني لظاهرة الفراغ السيادي في الحالة الفلسطينية، وتقييم النصوص القانونية والنتائج الواقعية.
- المنهج المقارن: سيتم استخدامه في الإطار النظري لمقارنة مفهوم السيادة المقيدة في الحالة الفلسطينية مع حالات دولية أخرى مرت بظروف الاحتلال أو التبعية الاقتصادية.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تحليل الفراغ السيادي وعلاقته بأزمة البناء المؤسسي الفلسطيني في ظل الاحتلال.
- الحدود الزمانية: الفترة من 1994 (تاريخ إنشاء السلطة) وحتى 2024.
- الحدود المكانية: مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (مع التركيز على مناطق السيطرة الفلسطينية والإسرائيلية المتنازع عليها).

فرضية الدراسة: "يؤدي استمرار القيود الهيكلية والقانونية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي إلى تعميق الفراغ السيادي الفلسطيني، مما يُفضي إلى تفكك فعالية البناء المؤسسي، ويعزز التبعية الخارجية، ويُعرقل تحقيق الدولة المستقلة."

الفصل الأول: الإطار النظري والقانوني للفراغ السيادي

أولاً: السيادة المعاصرة/ بين الدولة القومية ومفهوم السيادة المقيدة

يشكّل مفهوم السيادة في النموذج الفلسطيني محوراً عميقاً في أساليب البحث الأكاديمي والعلمي المتعلق بالصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والتنمية المؤسساتية في سياق الاستعمار والاحتلال المستمر. وهو التحدي الأساسي الذي لا يكمن في إثبات أحقية الفلسطينيين في السيادة، لأنه حق أصيل غير قابل للتصرف كفلته الأعراف والقانون الدولي، بل يكمن في تحليل الطريقة التي تم من خلالها تفريغ هذا المفهوم من محتواه على أرض الواقع، والذي أنتج حالة من "الفراغ السيادي". فهذا الفراغ بحد ذاته يمثل ظاهرة جيوسياسية وإدارية صعبة، تختلف جوهرياً عن مفهوم الدولة الفاشلة، أو الدولة الضعيفة ؛ فبينما تُعنى الأخيرة بوجود ظروف وعوامل داخلية كالحرب الأهلية أو الإقتتال الداخلي أو الانهيار الاقتصادي، ففي نموذج الحالة الفلسطينية تُعد نتاجاً لـ تصميم هيكلي خارجي المراد منه فرض أرادة قوى عظمى عليه، تهدف إلى إسدامة التقييدات وإعاقة مخاض الولادة الكامل للدولة. إن الوقوف عند معرفة هذا الفراغ يتطلب الإنفكاك والتحرر من النماذج الويستفالية الكلاسيكية للسيادة . والتي تفترض وجود سلطة حصرية ومطلقة داخل حدود الدولة الإقليمية، والانتقال للعمل ضمن الأطر النظرية الحدية والمعاصرة التي لديها إمكانية التعامل مع مفهوم مثل السيادة المجزأة أو السيادة المعطّلة.. ويرى الباحثون أن السلطة الفلسطينية "الكيان الفلسطيني" وبعد تأسيسها في عام 1994، لم ينجز شيئاً حتى الآن للوصول إلى دولة كاملة السيادة، ،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بل أصبح يُنظر إليه على أنه كياناً هجيناً يتراوح بين سلطة حكم ذاتي محدودة الصلاحيات وكيان يسعى لاستيفاء شروط الدولة دون أن ينجح في ممارسة العنصر الأهم، وهو: السيادة الفعلية (ليفتراتوس، 2025). وهذا الوضع الهجين يُعرقل بشكل ممنهج البناء المؤسسي، حيث إن المؤسسات التي أُقيمت (كوزارة الصحة، والتعليم، والمالية) تعمل بفعالية في نطاق إداري ضيق، لكنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي والقدرة على الانتشار الجغرافي الكامل على الإقليم المعترف به دوليًا، مما يجسد الفراغ السيادي في جوهره. إن الفراغ السيادي يتجلى في غياب قدرة السلطة على اتخاذ قرارات مصيرية في مجالات الأمن، والحدود، والتخطيط العمراني، والموارد الطبيعية (كالماء والكهرباء والاتصالات)، وهي وظائف جوهرية للسيادة. هذا الغياب للسيطرة يتم ملؤه بشكل شبه كامل من قبل قوة الاحتلال، التي تستخدم اتفاقيات أوسلو كإطار قانوني لـ شرعنة السيطرة الواقعية على أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية (المناطق ج)، وعزل الكيانات السكانية في المناطق (أ) و (ب) عن بعضها البعض. هذا التجزئة الجغرافية لا تؤدي فقط إلى تفكك السيطرة المكانية والإدارية، بل تفرض أيضًا تكاليف إدارية واقتصادية هائلة على السلطة الفلسطينية، مما يجعل البناء المؤسسي "تحت الإكراه" عملية مكلفة وغير مستدامة على المدى الطويل، وتكرّس حالة التبعية الخارجية المزدوجة (سانتوسو وآخرون، 2025).

إن تحليل هذا الفراغ يتطلب النظر في البعد الأمني للمسألة، حيث تكمن السيادة في قدرة الدولة على احتكار القوة الشرعية على إقليمهاK فبموجب توقيع اتفاقية أوسلو، وبالرغم من تأسيس أجهزة الأمن الفلسطينية، فإنها مُقيدة في من حيث العدد والعدة والصلاحيات الجغرافية، بينما تفرض إسرائيل سيطرتها وتحاول تقويض مسار "حرية العمل (Freedom of Action)" الأمنية في جميع مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك المناطق "أ" الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة اسميًا. هذا الاحتفاظ الإسرائيلي بحق التدخل العسكري في أي وقت ولأي سبب، ووصولاً لعام 2025 كما هو متوقع، يُلغي فعليًا مفهوم السيادة الأمنية الفلسطينية ويُحول الأجهزة الأمنية إلى أجهزة تابعة أو تنسيقية، مما يُضعف بشكل كبير من الشرعية الداخلية لهذه المؤسسات في نظر المواطنين، ويُفقدها الثقة العامة(Carey, S. C.& Others ,2013). إن هذا التآكل في الشرعية يفتح الباب أمام أزمات حوكمة عميقة، حيث يجد المواطن الفلسطيني نفسه خاضعاً لسلطتين: سلطة فلسطينية ذات مسؤوليات مدنية ولكنها تفتقر للقدرة على الحماية، وسلطة احتلال ذات سيطرة أمنية مطلقة ولكنها تفتقر للمسؤولية تجاه المواطن الفلسطيني. هذا التناقض هو جوهر الفراغ السيادي الذي تسعى الدراسة لتحليله، وتبيان كيفية تأثيره على عجز البناء المؤسسي عن التطور نحو حالة الدولة المستقلة. يرى منظرون مثل سعيد أن هذه الحالة هي خير مثال لمفهوم السيادة المعطّلة (Contested Sovereignty)، حيث يتم تحدي السيادة بشكل مستمر على المستوى الواقعي والجغرافي، حتى مع وجود اعتراف دولي متزايد(Duffield, M. 2007) . وفي سياق الاقتصاد السياسي، يُعد الفراغ السيادي الفلسطيني هو السبب المباشر للتبعية الاقتصادية، وخاصة الاعتماد على نظام المقاصة الجمركية الذي تديره إسرائيل، وعلى التمويل الدولي المشروط، مما يُقيد قدرة السلطة على صياغة سياسات مالية وتنموية مستقلة، ويُحولها إلى كيان إداري يعتمد على المساعدات الخارجية بدلاً من الاعتماد على الذات (Saad.A,2025).

ثانياً: الأساس القانوني للكيان الفلسطيني: تقرير المصير مقابل قيود أوسلو

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يمثل الإطار القانوني الناشئ عن اتفاقيات أوسلو (1993–1995) هو المصدر الجذري لشرعنة الفراغ السيادي، وهو الأساس الذي يسمح للقوة القائمة بالاحتلال بتثبيت قيودها الهيكلية. ففي الوقت الذي يؤكد فيه القانون الدولي وبشكل قطعي على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 (المصري. يزن، 2025)، جاءت اتفاقيات أوسلو لتقوم بدور المشوه لهذا الحق، حيث رسخت إطاراً قانونياً مُقيداً ينظم مرحلة "انتقالية" بلا نهاية واضحة. إن تحليل نصوص هذه الاتفاقيات، وبخاصة اتفاقية أوسلو الثانية (1995) وبروتوكول باريس الاقتصادي (1994)، يكشف عن هندسة قانونية مُتقنة تهدف إلى تحقيق تجزئة السيادة (Fractional Sovereignty) بدلاً من نقلها. هذا المبحث سيغوص عميقاً في تفكيك هذه النصوص وكشف كيفية تأثيرها المباشر على فقدان السلطة الوطنية لسيادتها الفعلية.

إن التقسيم الجغرافي للضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج) يجسد الصورة الأوضح لـ السيادة المقيدة، حيث تمثل كل منطقة درجة مختلفة من التنازل عن الوظائف السيادية. المنطقة "ج"، التي تشكل الغالبية العظمى من الأرض (حوالي 60%)، بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (الأمنية والمدنية)، وهي تحتوي على معظم الموارد الطبيعية والمساحات المفتوحة التي تُعد حيوية لأي توسع أو تنمية مستقبلية للدولة الفلسطينية. هذا التقييد على المنطقة "ج" يُلغي فعليًا أي قدرة فلسطينية على التخطيط الاستراتيجي العمراني أو الاقتصادي، ويدفع التنمية الفلسطينية إلى التكدس في المناطق "أ" و "ب" المكتظة، مما يعزز الفراغ السيادي عن طريق إلغاء السيطرة على العنصر المكاني للدولة (العالول. إسلام، 2021). أما المناطق "أ" و "ب"، التي تخضع لسيطرة فلسطينية إدارية جزئية، فإنها تبقى تحت رحمة التدخل الأمني الإسرائيلي، والذي يمارس بشكل متكرر وعلني، مما يكسر أي وهم بوجود سيادة حقيقية حتى في المناطق المأهولة بالسكان. يرى منظرو القانون الدولي أن هذا الإطار هو مثال صارخ على الاحتلال القانوني (Juridical Occupation)، حيث يتم استخدام القوانين والاتفاقيات الدولية لتمويه الطبيعة العسكرية الفعلية للسيطرة على الأرض. وبشأن بروتوكول باريس الاقتصادي، فقد أنشأ هذا البروتوكول نظامًا ماليًا يُخضع الإيرادات الفلسطينية (المقاصة) للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ويجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعًا بشكل هيكلي للسوق الإسرائيلي، مما يُعمق من التبعية الاقتصادية ويجعل السيادة المالية مجرد حبر على ورق (اللجنة، 2023). وأكدت اللجنة على أن الشعب الفلسطيني يمتلك حقه بأرضه وهذا الحق غير قابل للتصرف. وتشير "ميس قيسي" في أطروحة "ماجستير" بعنوان : السلطة والدولة؛ إن هذا التقييد المالي يُحوّل السلطة الفلسطينية من كيان يسعى لتمويل ذاته إلى كيان يعتمد على التحويلات الإسرائيلية والمساعدات الدولية، مما يُقلل من قراره السيادي ويُسهل استخدام هذه الأموال كورقة ضغط سياسية، وهو ما يحدث باستمرار ويُؤدي إلى أزمات مالية دورية تُهدد البناء المؤسسي الفلسطيني بالانهيار، وهذه البنية القانونية المعطّلة تُؤدي إلى تآكل في النظام والبنية المؤسساتية في الداخل (قيسي، 2012)، حيث يجد المواطن الفلسطيني أن مؤسساته الوطنية لا تستطيع حمايته أو الدفاع عن حقوقه الأساسية أو حتى إدارة شؤونه الاقتصادية واليومية بشكل مستقل، مما يُنشئ حالة من الإحباط وفقدان الثقة بالكيان السياسي القائم (Ibrahim & others,2023). بالتالي، يمكن القول إن الفراغ السيادي في الحالة الفلسطينية ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة مباشرة ومنطقية لـ هندسة قانونية وسياسية تم تصميمها لتكون مرحلة انتقالية بلا نهاية، وتحافظ على السيطرة الإسرائيلية مع تفويض المسؤوليات الإدارية والخدمية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرهقة للجانب الفلسطيني. هذا التحليل يمهد الطريق لفهم التداعيات العملية لهذا الفراغ على الأداء المؤسسي في الأبواب اللاحقة.

الفصل الثاني: تجليات الفراغ السيادي على البناء المؤسسي

أولاً: تفكك السيطرة المكانية: المناطق (أ، ب، ج) وأثرها على فعالية الإدارة

يشكل مفهوم السيطرة المكانية (Territorial Control) العمود الفقري لأي إدارة حكومية فعالة، حيث تُعتبر القدرة على بسط القانون وتقديم الخدمات وتوجيه التنمية على كامل الإقليم أحد أهم تجليات السيادة الداخلية (Internal Sovereignty). في الحالة الفلسطينية، أدى التقسيم الجغرافي بموجب اتفاقيات أوسلو إلى تفكك هذه السيطرة، مما أدى إلى تحويل البناء المؤسسي من عملية بناء دولة إلى إدارة جزر معزولة ومقيدة. إن هذا التفكك الجغرافي هو التجسيد العملي لـ الفراغ السيادي، حيث تُصبح المؤسسات عاجزة عن العمل بفعالية في أكثر من 60% من الإقليم (المنطقة ج). هذا المبحث سيتناول بالتفصيل كيف يؤثر هذا التجزئة على كفاءة الإدارة العامة الفلسطينية في قطاعات حيوية كالتخطيط والقضاء والتنمية. ففي مجال التخطيط العمراني وتطوير البنية التحتية، تُعد المنطقة "ج" بمثابة العائق الأكبر أمام أي تنمية مستدامة. إن السيطرة الإسرائيلية الكاملة على هذه المنطقة تمنع السلطة الفلسطينية من تنفيذ أي مشاريع استراتيجية كبرى، سواء كانت لإنشاء طرق رئيسية تربط المناطق الفلسطينية بعضها ببعض، أو لمد شبكات مياه وصرف صحي، أو لإقامة مناطق صناعية واسعة تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية. إن غياب السيطرة المكانية يُجبر المؤسسات الفلسطينية على حصر مشاريعها التنموية في المناطق المكتظة أصلاً (أ وب)، مما يؤدي إلى تشوه في التوزيع السكاني والتنموي ويُعمق الأزمة الاقتصادية والبيئية(Ibrahim & others, 2023) . وفي مجال القضاء وسيادة القانون، يتجلى الفراغ السيادي بشكل مأساوي؛ فالقضاء الفلسطيني، على الرغم من تطويره لمنظومة تشريعية وإجرائية، يواجه عائقًا قانونيًا وجغرافيًا مستحيلاً: وهو عدم قدرته على تنفيذ أحكامه أو ملاحقة المطلوبين في المناطق "ج"، وأحياناً في "ب" دون تنسيق معقد وغير مضمون مع الجانب الإسرائيلي. هذا العجز في تنفيذ الأحكام يُضعف من هيبة القانون الفلسطيني ويُشجع على الإفلات من العقاب، مما يُعرّض مفهوم الحكم الرشيد (Governance) للخطر ويُقلل من ثقة المواطنين في نزاهة وفعالية النظام القضائي (الجرباوي، ع.، و عبد الهادي، ر. 1990). أما في مجال الإدارة العامة وتقديم الخدمات، فإن القيود على الحركة والتنقل بين المناطق، التي تُفرض بقرارات عسكرية إسرائيلية، تُعرقل عمل موظفي الوزارات الفلسطينية (كالتعليم والصحة) الذين يضطرون لعبور حواجز عسكرية أو الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى التجمعات السكانية في المناطق المعزولة، مما يُقلل من كفاءة الخدمة ويُزيد من تكلفتها، ويجعل السلطة تبدو ضعيفة ومُعطّلة أمام مواطنيها، وهذا العبء الإداري الناتج عن التجزئة الجغرافية لا يُعد مجرد مشكلة بيروقراطية، بل هو تجربة يومية للفراغ السيادي يشعر بها المواطن الفلسطيني، مما يؤدي في النهاية إلى تآكل الشرعية العملية (Operational Legitimacy) للمؤسسات القائمة.(عبد الوهاب،2011). ويجادل الباحثون بأن هذا الوضع هو دليل على أن البناء المؤسساتي تحت الاحتلال هو عملية إدارية لا يمكن أن تتحول إلى عملية بناء دولة حقيقية ما لم يتم تفكيك البنية الهيكلية التي أسست لهذا الفراغ السيادي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: أزمة الأمن والشرعية: تحدي احتكار القوة في ظل الاحتلال

يُعتبر احتكار القوة المسلحة داخل حدود الدولة الركن الأساسي الذي يُميّز الدولة السيادية عن أي كيان سياسي آخر. هذه الوظيفة هي التجسيد الأسمى للسيادة الداخلية، وعندما تُقيد، ينهار مفهوم الدولة نفسه. في الحالة الفلسطينية، يمثل الترتيب الأمني الذي فرضته اتفاقيات أوسلو إلغاءً صريحًا لاحتكار القوة وتكريسًا لـ الفراغ السيادي الأمني. هذا المبحث سيفحص كيف أدت القيود الأمنية إلى أزمة شرعية المؤسسات الأمنية والسياسية. تنص اتفاقيات أوسلو على مسؤولية السلطة الفلسطينية عن الأمن في المناطق "أ"، لكنها تُقيّد عدد وحجم تسليح القوات الفلسطينية وتُعطي إسرائيل حق "حرية العمل (Freedom of Action)" العسكري والأمني في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك المناطق "أ". هذا الحق هو النقطة الأكثر خطورة في تفريغ السيادة؛ فالتوغل العسكري الإسرائيلي اليومي والمستمر، وصولاً إلى عمق المدن الفلسطينية (مناطق "أ") لغرض الاعتقالات أو العمليات العسكرية، يثبت أن السيادة الأمنية الفلسطينية هي سيادة وهمية أو اسمية لا قيمة لها على الأرض. هذا التدخل الخارجي يُنشئ أزمة شرعية مزدوجة (Double Legitimacy Crisis): أولاً، أزمة شرعية تجاه المواطن الفلسطيني، حيث ينظر المواطن إلى أجهزة الأمن الوطنية على أنها عاجزة عن حمايته من قوة خارجية أو حتى عن فرض القانون والنظام بشكل مستقل وكامل، مما يُفقد هذه الأجهزة ثقة الجمهور ويُضعف من سلطتها الأخلاقية (مسلم، 2022). ثانيًا، أزمة شرعية تجاه المجتمع الدولي، حيث لا يمكن التعامل مع الكيان الفلسطيني كشريك أمني سيادي يمتلك الأدوات الكاملة للسيطرة على الحدود أو المعابر أو المجال الجوي، مما يُعقد من فرص الاعتراف بالدولة. هذه الأزمة الأمنية تتفاقم بسبب أزمة الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي نشأت في عام 2007. فلقد أدى الانقسام إلى تجزئة المؤسسة الأمنية نفسها وإلى ظهور سلطتين أمنيتين متنافستين، مما يُعمق من الفراغ السيادي الداخلي ويجعل الحديث عن "وحدة الكيان السياسي" أمرًا صعباً. إن هذا الانقسام يُعطي ذريعة أخرى للقوى الخارجية وإسرائيل لعدم التعامل مع الكيان الفلسطيني كشريك سيادي موحد أو شريك سلام (غضية، 2015). وبشكل عام، فإن الإلتزام بالإتفاقيات الأمنية مع إسرائيل تفرض على السلطة الفلسطينية أولويات أمنية تخدم بالضرورة المصالح الإسرائيلية (كالتنسيق الأمني)، بدلاً من خدمة المصلحة الوطنية الفلسطينية في بناء دولة مستقلة، والذي يوجب على القيادة الفلسطينية إعادة النظر بهذا الإلتزام. هذا التناقض الجوهري في المهام والأولويات هو التعبير الأقسى عن السيادة المقيدة، وهو الذي يمنع المؤسسات الأمنية من التحول إلى أداة لـ حماية الدولة، بل يُبقيها كأداة لإدارة الصراع نيابة عن قوة الاحتلال. (صايغ، 1995)

الفصل الثالث: التداعيات الاقتصادية والسياسية والحلول المقترحة

أولاً: التبعية الاقتصادية وتآكل الاستقلال المالي

يُعد بروتوكول باريس الاقتصادي (1994)، المُلحق باتفاقيات أوسلو، هو الإطار القانوني الذي كرس الفراغ السيادي الاقتصادي وحوّل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع (Dependent Economy) بشكل هيكلي للاقتصاد الإسرائيلي. هذا المبحث يهدف إلى تحليل كيف أصبحت نصوص هذا البروتوكول أداة لتقييد السيادة المالية والتجارية الفلسطينية، وكيف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدت هذه التبعية إلى تآكل الاستقلال المالي. إن المادة المتعلقة بـ "المقاصة الجمركية" هي الأكثر خطورة، حيث تمنح إسرائيل حق جمع الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات الموجهة للسوق الفلسطيني، ثم تحويلها للسلطة الفلسطينية. هذا الترتيب يعني أن السلطة الفلسطينية تفقد السيطرة على أهم مصدر لإيراداتها (أكثر من ثلثي الإيرادات)، مما يجعلها تحت رحمة قرار سياسي إسرائيلي يمكن أن يُجمد هذه الأموال في أي لحظة كـ ورقة ضغط سياسية، وهو ما يحدث باستمرار ويُشكل تهديداً وجودياً للاستقرار المالي للمؤسسات الفلسطينية (محاجنة، 2021). ويتضح ذلك جليا من خلال ممارسات على أثر التطورات الأخيرة، وخاصةً بعد عملية "طوفان الأقصى" 2023"، ذلك أن المشروع الصهيوني يضع احتكاراً مطلقاً لوسائل العنف ضد الشعب الفلسطيني كشرط لاستمراره. وقد كشفت هذه الأحداث عن أزمة تاريخية عميقة تضرب أساس هذا المشروع الاستعماري وتهز أركان النظام الإمبريالي الغربي الداعم له كما لاحظ العالم التحوّل الكبير في الرأي العام وتعاطفه مع القضية الفلسطينية. إن الرد الإبادي الذي اتبعته القوة المحتلة للأرض الفلسطينية وداعموها الغربيون لا سيما "الولايات المتحدة الأميريكية.. يبرهن بصورة جلية أن فكرة التعايش مع دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية هي فكرة لا يمكن القبول بها بالنسبة للطرف الصهيوني. وبدلاً من السعي نحو تسوية تفاوضية تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين سيادتين متكافئتين، فضلت القوة المحتلة تصعيد وتكثيف حملتها الإبادية وشن حرب شاملة. ويرجع هذا التفضيل إلى الإدراك بأن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة يعني امتلاكها القدرة على وقف سرقة الأراضي، وإنفاذ حق العودة للاجئين والمهجّرين الفلسطينيين. وفي حال تحقق ذلك، فإنها ستكون بمثابة أزمة مادية وأيديولوجية لا يمكن للمشروع الصهيوني أن يتعافى منها(Gill.2025). هذا التجميد للإيرادات، الذي قد يستمر أحياناً لأشهر طويلة، يُحدث أزمات سيولة حادة تُعطل دفع رواتب موظفي القطاع العام، مما يُؤثر مباشرة على استقرار البناء المؤسساتي الفلسطيني وفعالية وجودة الخدمات العامة، فإن فقدان السيطرة على القطاع الحيوي يُلغي فعلياً معنى السيادة المالية ويُقوّض قدرة السلطة على صياغة أي خطط أو سياسات نقدية أو جمركية مستقلة تخدم التنمية الوطنية، وبدلاً من ذلك، يتم ربط قيمة العملة الفلسطينية (غير الموجودة فعلياً) بالعملة الإسرائيلية (الشيكل) وتُفرض قيود على التجارة العامة، مما يُرسخ ويعزز الهيمنة الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على الأسواق الفلسطينية . كما أن البروتوكول يُحد من قدرة السلطة الفلسطينية على أن تقوم بتطوير البنى التحتية الاقتصادية الضرورية، كإنشاء مناطق صناعية أو السيطرة على المعابر والحدود الدولية بشكل كامل، مما يجعل أي محاولة لتشجيع الاستثمار أو تقليل البطالة عرضة للمنع الإسرائيلي . بالإضافة إلى الاعتماد على تصاريح العمل الإسرائيلية لأعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين سيُعمق من مفهوم التبعية ويُعرض أصحاب الأيدي العاملة للابتزاز السياسي والاقتصادي، ويُثبت أن البناء المؤسساتي الفلسطيني لم ينجح في خلق فرص العمل الكافية لسد احتياجاته بسبب القيود المفروضة على عملية التنمية. وثبت من خلال التحليل القانوني والاقتصادي أن بروتوكول باريس، كما هو بنصوصه، كان بمثابة "صك التبعية" الذي استخدمته إسرائيل لـ تحويل الفراغ السيادي القانوني إلى واقع اقتصادي يبقينا على قيد الحياة، ويحول دون بناء دولة ذات اكتفاء ذاتي خالص. (جابر، 2019)

ثانياً: دور الجهات المانحة في تشكيل الفضاء السياسي الفلسطيني والبحث عن استراتيجيات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لقد أدى تفاقم الفراغ السيادي الاقتصادي والمالي، الناتج عن بروتوكول باريس والقيود المفروضة على الوصول إلى الموارد، إلى ارتفاع غير مسبوق في دور الجهات المانحة الدولية في تمويل الموازنة الفلسطينية ودعم البناء المؤسسي. هذا الدعم، ورغم ضرورته لمنع الانهيار، خلق نمطًا جديدًا من التبعية يُطلق عليه التبعية الخارجية المزدوجة (Dual External Dependency)، حيث يعتمد الكيان الفلسطيني على مصدرين للتمويل هما: إيرادات المقاصة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، والمساعدات الدولية المشروطة (قزمار، 2024). هذا المبحث يهدف إلى تحليل كيفية تأثير هذه التبعية على تشكيل الفضاء السياسي الفلسطيني، ومن ثم اقتراح استراتيجيات عملية لتجاوز حالة الفراغ السيادي. إن المساعدات الدولية، التي تُقدم غالبًا لغرض "حفظ الاستقرار" و"تسهيل الحوكمة"، تأتي مع شروط سياسية وإدارية (Conditionalities) تفرض على السلطة الفلسطينية أولويات قد لا تتفق بالضرورة مع الأولويات الوطنية لـ بناء الدولة والتحرر. هذا التدخل في الأولويات يحد من حرية صناع القرار الفلسطينيين في صياغة سياسات سيادية، ويجعلهم مُقيدين بضرورة إرضاء المانحين لضمان استمرار الدفق المالي، مما يُقلل من قدرتهم على اتخاذ قرارات سياسية أو أمنية جذرية ضد الاحتلال. وهذا ما يُطلق عليه الباحثون والنقاد "تشويه الأجندة الوطنية". ولتجاوز هذا الحال، سيتوجب على النظام الفلسطيني الانتقال من مرحلة الإدارة إلى مرحلة المقاومة السيادية، عبر تبني استراتيجيات حديثة وشاملة تستغل الشرعية القانونية والدعم الدولي لتعويض النقص الواقعي الذي تفرضه إسرائيل. و أولى هذه الاستراتيجيات تتمثل في التحرك القانوني المكثف على المستوى الدولي، من خلال استثمار الوضع كدولة مراقب في الأمم المتحدة، وتكثيف اللجوء إلى المحاكم والمحافل الدولية (كمحكمة العدل الدولية) لـ تفكيك الأساس القانوني لـ أوسلو والتأكيد على أن الاحتلال هو السبب الرئيسي في تقويض فرض السيادة. والضغط الدولي لـ إلغاء بروتوكول باريس واستبداله بآلية مالية سيادية كاملة (عوكل، 2016). ثانياً؛ يجب على النظام الفلسطيني تبني استراتيجية "السيادة الذكية" (Smart Sovereignty)، والتي تركز على بناء عناصر سيادية غير جغرافية (كـ السيادة الرقمية، والسيادة الثقافية والتعليمية)، لتوحيد المجتمع الفلسطيني وبناء الهوية الوطنية للدولة القادرة على الاستمرار رغم القيود الجغرافية، والعمل على تعزيز عوامل الصمود الاقتصادية والمقاطعة الإيجابية(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2024). ثالثًا؛ لا يمكن تحقيق أي تقدم أو نجاح دون توحيد المؤسسات واستعادة الشرعية الداخلية، عبر العمل الجاد على إنهاء الانقسام الداخلي وإجراء إصلاحات داخلية شاملة لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد، لتعزيز الثقة الشعبية في قيادة قادرة على تمثيل السيادة الوطنية أمام العالم بقوة وبفعالية. (زكارنة، 2025)

الخاتمة: مناقشة النتائج، الاستنتاجات، والتوصيات

تمثل هذه الخاتمة تتويجاً للتحليل العميق والمكثف الذي تناول عنوان الدراسة "السيادة المقيدة: أزمة الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال". وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية لضمان الاستيفاء الكامل للمنهجية الأكاديمية: مناقشة معمقة للنتائج، صياغة الاستنتاجات التي تثبت الفرضية، وتقديم التوصيات الاستراتيجية.

مناقشة النتائج

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسة على أن أزمة الدولة الفلسطينية لا تنبع بشكل أساسي من ضعف داخلي في البناء المؤسسي، بل هي نتيجة مباشرة ومتوقعة للبنية الهيكلية والقانونية التي فرضها الاحتلال وتم إضفاء الشرعية عليها جزئياً من خلال اتفاقيات أوسلو.
- في مناقشة البنية الهيكلية للفراغ السيادي، أثبتت المناقشة أن الفراغ السيادي ليس فراغاً عشوائياً، بل هو فراغ مُصمم (Structural Deficit). هذا الفراغ يتجلى في القيود القانونية والمكانية (المناطق ج والأمن والمال) التي ألغت فعلياً السيادة الجغرافية والوظيفية للسلطة الفلسطينية. لقد أوضح التحليل أن بروتوكول باريس والمناطق (ج) يعملان كـ آلية صمام تحكُّم (Control Valve) تسمح لإسرائيل بالتحكم في شريان الحياة المالي والمكاني للكيان الفلسطيني وهذا يؤكد صحة الجزء الأول من الفرضية القائلة بأن "القيود الهيكلية والقانونية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تؤدي إلى تعميق الفراغ السيادي الفلسطيني".
- في مناقشة تأثير التجزئة على الفعالية المؤسسية، كشفت النتائج أن تجزئة السيطرة المكانية أدت إلى تآكل الشرعية العملية (Operational Legitimacy) للمؤسسات الفلسطينية. فالمواطن لا يرى مؤسساته قادرة على فرض القانون في كل مكان، أو تقديم الخدمات بكفاءة (الإدارة العامة) بسبب قيود الحركة والوصول في المناطق (ج). وهذا التناقض بين المسؤولية الإدارية المُلقاة والسلطة السيادية المفقودة هو ما يُفضي إلى تفكك فعالية البناء المؤسسي، وهو ما أثبت الجزء الثاني من الفرضية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hill (2018) التي وصفت البناء المؤسسي بأنه يتم "تحت الإكراه".
- وفي مناقشة التبعية المزدوجة والمقايضة السيادية، أكدت الدراسة أن الفراغ السيادي عزز بشكل مباشر التبعية الاقتصادية المزدوجة (لإسرائيل وللمانحين)، مما أسس لـ مقايضة ومساومة سيادية؛ حيث يتم شراء الاستدامة المالية والوظيفية للمؤسسات مقابل التنازل عن القرارات السيادية الجذرية، وهذه التبعية قيدت حرية القيادة الفلسطينية في صياغة سياسات وطنية مستقلة، مما يؤكد الجزء الثالث من الفرضية بأن الفراغ السيادي "يعزز التبعية الخارجية، ويُعرقل تحقيق الدولة المستقلة".

الاستنتاجات

بناءً على المناقشة المعمقة للنتائج، يمكن صياغة الاستنتاجات النهائية التي تلخص إجابة البحث وتؤكد صحة الفرضية الرئيسية:

أولاً: صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أنّ استمرار القيود الهيكلية والقانونية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تؤدي إلى تعميق الفراغ السيادي الفلسطيني، مما يجعلها تُسهم في تفكيك فعالية البناء المؤسسي، ويعزز التبعية الخارجية، ويُعرقل تحقيق الدولة المستقلة. فالكيان الفلسطيني وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على اتفاق أوسلو، لا يزال عالقاً في وضع الكيان الهجين الذي يمتلك شكل الدولة دون روح السيادية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: ضرورة فك الارتباط القانوني، ويعني ذلك أن استمرار الالتزام بنصوص اتفاقيات أوسلو، وخصوصاً بروتوكول باريس، الذي لم يعد يمثل إطاراً يؤسس أو يؤدي لمرحلة انتقالية، بل أصبح إطاراً لـ "احتلال إداري" يُشرعن السيطرة الإسرائيلية على الموارد والإيرادات والتخطيط لمستقبل الشعب الفلسطيني. فلا يمكن تحقيق الدولة المستقلة بفاعلية دون تفكيك هذا الإطار الإستعماري الذي خلق الفراغ السيادي.

ثالثاً: الأزمة المؤسسية أزمة شرعية، وهذا يعني أن التحدي الأمني والإداري الذي تواجهه السلطة الفلسطينية ليس تحدياً في الكفاءة الفنية للمؤسسات بقدر ما هو أزمة شرعية؛ فالمؤسسة الأمنية والقضائية لا تستطيع ممارسة سلطتها المطلقة على الأرض، مما يضعف من ثقة المواطن ويجعل المؤسسة عرضة للنقد بأنها تخدم نظاماً مقيداً، وهو ما يعيق بشكل جذري أي محاولة لاستعادة وحدة الكيان السياسي بين الضفة والقطاع.

التوصيات

انطلاقاً من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، تُقدم الدراسة التوصيات الاستراتيجية التالية، موجهة لصناع القرار الفلسطينيين والمجتمع الدولي، لتحويل مسار السيادة المقيدة إلى سيادة حقيقية:

1. وضع استراتيجية للتدويل القانوني من أجل "تفكيك أوسلو"،والتحرك الفوري في المحافل الدولية لإعلان انتهاء صلاحية اتفاقيات أوسلو كإطار سياسي، والعمل على إبطال أو استبدال بروتوكول باريس الاقتصادي بآلية مالية سيادية كاملة تحت مظلة دولية، والإنعتاق من السيطرة والهيمنة الإسرائيلية.
2. تعزيز "السيادة الذكية" وتنمية المقاومة الاقتصادية، والتحول إلى استراتيجية السيادة الوظيفية غير الجغرافية والتي تتجسد في (السيادة الرقمية، الثقافية، العلمية) من أجل توحيد الروابط الوطنية، والتركيز على مشاريع التنمية والإستثمارية في مناطق (أ وب) وتقليل الاعتماد على الواردات الإسرائيلية والعمالة المعتمدة على تصاريح الاحتلال.
3. إعادة بناء الشرعية ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والشروع في عملية إصلاح حوكمة شاملة ومكافحة الفساد بفعالية لتعزيز الشفافية واستعادة ثقة المواطن. والعمل بجدية لإنهاء الانقسام الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية لتعزيز المسار والموقف التفاوضي والسيادي للكيان الفلسطيني.
4. ترسيخ مفهوم سيادة القانون وتغيير معادلة الأمن والسيطرة المكانية ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل وإنهاء "حرية العمل" الأمنية الإسرائيلية ما يطلق عليها " الحالة 00" في المناطق (أ)، والبدء بوضع آليات وفق رؤية دولية لمساعدة السلطة الفلسطينية على بسط سيادتها الكاملة تدريجياً على المناطق (ب) ومن ثم (ج)، لإنهاء تفكك السيطرة المكانية الذي يعيق عمل الإدارة العامة والقضاء.

قائمة المراجع والمصادر

1. Shayebhilal, L. H. (2025). The Paradox of State-Building as a Path to Statehood Under Occupation: The Relevance of the Palestinian Case *[Unpublished doctoral dissertation, University of Exeter]*. University of Exeter Open Research Exeter (ORE).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

https://ore.exeter.ac.uk/articles/thesis/The_Paradox_of_State-Building_as_a_Path_to_Statehood_Under_Occupation_The_Relevance_of_the_Palestinian_Case/29768888

2. إشراق، م.، و العمري، ح. (2021). الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير على ضوء قواعد القانون الدولي. مجلة الفقه القانوني والسياسي، 2(2)، 49–72. https://asjp.cerist.dz/en/article/166481

3. Lefteratos, A. (2025). Palestine's Post-2012 External Statehood Performativity: Diplomatic Agency and International Discourse. Geopolitics, 30(5), 2436–2465. https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2489448

4. Santoso, B. & others (2025). The Israeli-Palestinian Conflict Through an Academic Lens: Analysing Scholarly Portrayals of War and Middle Eastern Representation. Arab Media & Society (38), https://doi.org/10.70090/AMS.38.SWRH1

5. Carey, S. C., Mitchell, N. J., & Lowe, W. (2013). States, the security sector, and the monopoly of violence. Journal of Peace Research, 50(2), 249–258. https://ideas.repec.org/a/sae/joupea/v50y2013i2p249-258.html

6. Duffield, M. (2007). Post-modern conflict: Warlords, post-adjustment states and private security. Civil Wars, 1(1), 65–102. https://doi.org/10.1080/1369824980840236

7. Saad, A. (2025). The Impact of Financial Crises on Development in Palestine (Policy Paper). Institute for Palestine Studies. https://www.palestine-studies.org/en/node/1657967

8. Ibrahim, W. S. K. A. H. R., Alkherefy, H. A., Elhais, I. K., & Darwish, A. S. (2023). An overview of land degradation, desertification and sustainable land management using GIS and remote sensing applications. Rendiconti Lincei. Scienze Fisiche e Naturali, 34, 767–808. https://doi.org/10.1007/s12210-023-01155-3

9. المصري، ي. ع. ن. (2025). الانتهاكات الإسرائيلية لحق تقرير المصير وفقاً لأحكام القانون الدولي . أطروحة جامعة النجاح الوطنية. https://repository.najah.edu/items/f9520a39-149a-4a09-ba01-c82c4a876eae

10. العالول، إ. (2021). نظام الأبارتيد وسبل مناهضته. أكاديمية اللاجئين. https://www.refugeeacademy.org/upload/library/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%AF_%D9%88%D8%B3%D8%A8%D9%84_%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%AA%D9%87.pdf

11. لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. (2023). دراسة – شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. الأمم المتحدة. https://www.un.org/unispal/ar/2023/11/27/legalstudy-arabic/

12. قيسي، م. ن. د. (2012). السلطة والدولة: قراءة في تجربة حكومة سلام فياض [أطروحة ماجستير]. جامعة النجاح الوطنية. https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/566f596a-0495-4344-96d1-48f20e1a8851/content

13. الجرباوي، ع.، و عبد الهادي، ر. (1990). مخططات "التنظيم" الإسرائيلية: الأداة الكامنة لدمج الأراضي الفلسطينية المحتلة في إسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية، (2). https://www.palestine-studies.org/ar/node/35172

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

14. عبد الوهاب، م. م. (2011). دراسة في المنهج السياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" [أطروحة ماجستير]. جامعة القدس. https://dspace.alquds.edu/server/api/core/bitstreams/67cc9642-ddac-4086-808d-567539e90851/content
15. مسلم، أ. ف. (2022). التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو 1993 على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 [أطروحة]. جامعة النجاح الوطنية. https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/e929e397-be5c-4592-8253-ca6e82afec68/content
16. Ghdiyya, A. R. (2015). ISRAELI PLANNING POLICES IN THE JORDAN VALLEY. In II SIMPÓSIO DE PESQUISA EM GEOGRAFIA (pp. 85–98). UMDGEO – Departamento de Geografia da Universidade do Minho. https://staff.najah.edu/media/published_research/2017/11/12/Israeli_Planning_Policy_in_the_Jordan_Valley.pdf
17. محاجنة، هـ. (2021). سبل مواجهة اتفاقية باريس وإخفاء أموال المقاصة [أطروحة]. جامعة النجاح الوطنية. https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/4b5429e2-b268-4a16-b06e-63b01268f489/content
18. Gill, B. (2025, October 1). Orders of Sovereignty: Internal Power and External Dependency in the Recognition of the State of Palestine. Black Agenda Report. https://www.blackagendareport.com/index.php/orders-sovereignty-internal-power-and-external-dependency-recognition-state-palestine
19. جابر، أ. م. (2019). بروتوكول باريس: آلية نهب الاقتصاد الفلسطيني. بوابة الهدف. https://hadfnews.ps/post/62991/%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A
20. قزمار، ع. (2024، ديسمبر). إيرادات المقاصة الفلسطينية: أداة إسرائيل لإسقاط السلطة الفلسطينية. الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية. https://al-shabaka.org/policy-memos/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9/?generate_pdf_AR=view
21. عوكل، ع. ا. (2016، أيار 3). اقتصاديون: التخلص من "بروتوكول باريس" الطريق الوحيد لإنهاء التبعية الاقتصادية لإسرائيل. الحياة الجديدة. https://www.alhaya.ps/ar/Article/22474
22. دولة فلسطين، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (2024). استراتيجية الحكومة الرقمية 2024-2029. https://www.mtde.gov.ps/uploads/files/20240820121821_%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9_2024-2029.pdf

23. زكارنة، ب. (2025، مارس 16). هل سيحقق المجلس المركزي الفلسطيني الإصلاح الشامل ويواجه التحديات الوطنية المصيرية؟. وكالة صدى نيوز. https://www.sadanews.ps/articles/189249.html

24. صايغ، ي. (1995، ربيع). إعادة تعريف الأساسيات: السيادة والأمن بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (22). https://www.palestine-studies.org/ar/node/34865